التنمية المحلية في الجزائر

قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق

أ. زكية آكلي
جامعة مولود معمري –تيزي وزو؛ الجزائر
akliizakia@gmail.com
د. فريدة كافي
المركز الجامعي عبد الحفيظ لوالصوف –ميلة؛ الجزائر
farida.doctora@hotmail.fr

Received: *Jan 2017* ***Accepted*** *:Fèv 2017* ***Published:*** *Mar 2017*

ملخص:
تعد مسألة التنمية المحلية من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إدراكها، لذلك فقد حظيت عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى المعيشة والدخول للمواطنين، علاوة على كونها السبيل للوصول إلى تنمية وطنية شاملة خاصة إذا تم تفعيل برامجها في إطار نهج الاستدامة.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر، نظرا لمكانتها المتميزة وهو ما جعلها تحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط أو في إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ سنة 1990، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير الممركزة الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المحلية، الجماعات الإقليمية.
رموز jel: *R11, R58*

Résumé:

Le développement local est parmi les sujets importants auquel de nombreux pays accordent une importance considérable, de sorte que le processus de développement local reçoit une attention particulière par les pays développés et les pays en développement, en raison du développement communal, de l'amélioration du niveau de vie et du pouvoir d'achat des citoyens, qui en résulte, menant ainsi au développement national dans son ensemble notamment s'il est mené dans une approche de développement durable.

Le présent document a pour objet de mettre en lumière le développement local en Algérie, vue la place particulière qui lui est accordée dans la stratégie et la politique de développement à travers toutes ses étapes et sur tous les plans, soit dans le cadre du système de planification ou dans le cadre des réformes et la transition vers une économie de marché qui débute dans les années 1990, et ce par l'adoption des programmes sectoriels décentralisés destinées aux wilayas qui s'en chargent de leur gestion et execution, et des programmes municipaux de développement.

Mots-clés : développement, développement local, groupes régionaux.

(JEL) Classification : *R11, R58*

مقدمة:

يحضى موضوع التنمية بأهمية بالغة لدى الاقتصاديين والسياسيين، إذ تعتبر التنمية هدفا رئيسيا تسعى كل الدول لبلوغه، وهذا عن طريق رسم سياسة اقتصادية ومالية ترتكز عليها وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية والبشرية المتوفرة، حيث انه لا يمكن إحداث تنمية شاملة ما لم نهتم بالتنمية المحلية، فهي أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك لكونها عملية ومنهجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، فهي تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الشاملة.

والجزائر تعد من بين الدول التي حاولت إرساء مبدأ اللامركزية وذلك منذ الاستقلال، فهذا المبدأ يعتبر عنصرا هاما في إحداث التنمية المحلية ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة للنهوض بمشاريع التنمية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق العامة على المستوى المحلي، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

تنبع **أهمية البحث** في محاولتنا الإجابة على الإشكالية التي سوف نقوم بطرحها، والتي سوف تسلط الضوء على الجوانب والأبعاد للتنمية المحلية. وكمحاولة جديدة لتسليط الضوء على المقومات والمعوقات التي تعيق تجسيد عملية التنمية المحلية في الجزائر.

على إثر ذلك **فإننا نهدف** من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف عند مفهوم التنمية المحلية ومعرفة أبعادها ومجالاتها التنموية في الجزائر وذلك لما لها من دور في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، لذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: **ماهو واقع التنمية المحلية في الجزائر وكيف يكمن النهوض بمقوماتها وتجاوز عوائقها؟**

ويندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنمية المحلية وما هي أبعادها وفي ما تتمثل أهدافها؟
- ماهي مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟
- هل يمكن للجماعات المحلية في الجزائر أن تسهم في تحقيق التنمية المحلية؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى **العناصر** التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المحور الثاني: ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية

المحور الثالث: دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المحور الرابع: نحو رؤية نظرية جديدة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، فرغم أن المفهوم لطالما استعمل ببساطة لتأويل اللامركزية والاستراتيجيات التي تصب في إطار النهوض بالإقليم وكذا ضبط علاقته بالدولة، إلا أنه غدا مجالا لقيام التوازنات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والشراكات المتنوعة، سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين أنفسهم.

أولا: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

إن الإحاطة بمفهوم التنمية المحلية تقتضي استعراض بعض التعريفات، غير أنها عرفها الباحثين والمفكرين كل وفق اختصاصه: لقد عرّفت الأمم المتحدة عام 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنه":مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغير."[1]

وهناك من يعرفها بأنها" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة." [2]

وهناك من يعرف التنمية المحلية بأنها" عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة." [3]

ومن خلال هذه التعاريف والنظريات يمكن القول بأن التنمية المحلية هي عملية المزج والتركيب المدروس بين المقومات الأساسية للوحدة المحلية وبلورتها في شكل مشروع تنموي محلي يتولى المبادرة به والإشراف على تنفيذه الأعوان والفاعلون المحليون بينما يقتصر دور الدولة على الدعم والمراقبة. وبذلك يمكن استخلاص بعض **المؤشرات** المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في:

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية .
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضى عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغيير من موضع معين إلى موضع أحسن.
- الاهتمام بجميع الفئات وكافة القطاعات وكل المجالات .

للتنمية المحلية أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي، وقد تتمايز هذه الأهداف من مجتمع لآخر حسب الحاجيات للأفراد ومتطلباتهم وحسب بيئتهم المعاشة، وتتضح ابرز الأهداف من خلال ما يلي:[4]

– تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع: تختلف بدون شك طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي لأخر وكذلك من دولة لأخرى، ومن الملاحظ في الوقت الحالي انتشار أنماط السلوك المادي المستمدة من المجتمعات

الصناعية في الدول النامية مما أدى إلى ...المادية للمكانة الاجتماعية وأصبحت مصدر للشعور بالاحترام لذلك يجب أن يشعر الفرد بأنه كيان محترم عند التعامل معه من جانب المسئولين.

– **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار**: ويقصد التحرر من استبعاد الظروف المادية والحرمان والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية المحيطة بالفرد والتحرر من العبودية في مجال العمل وكذلك من العادات.

– **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم**: الحاجات الأساسية للأفراد تتمثل في مسكن، ملبس، غذاء وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته وكذلك السعي لإزالة الفوارق الاجتماعية للوصول بالفرد إلى رقي المستويات.

– **زيادة الدخل المحلي**: إن زيادة الدخل المحلي في مجتمع محلي أو بلد نامي تحكمه عوامل مثل معدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية.فكلما كان معدل الزيادة في السكان مرتفع كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل وكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل المحلي.

كما تكتسي التنمية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد احد ركائز التقدم، فالدول النامية تحتاج إلى مشاريع تنموية كبيرة تتطلب نوعا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل. فالتنمية ينظر إليها كدراسة تجريبية لأحوال مجتمعنا تهدف إلى التعرف على جوانب المجتمع المحلي، ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيره في علاج هذه المشكلات.

ثانيا: الـقواعد الأساسية للتنمية المحلية واستراتيجياتها

تعتبر عملية التنمية المحلية أساسا عملية تغيير حضاري مقصودة ومخطط لها، أي أنها محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا ولهذا كان من الضروري أن تقوم على أساس مبادئ وقواعد مدروسة ومجربة من خلال الممارسات السابقة ونتائج الدراسات العلمية المتوصل إليها في هذا المجال .

1– القواعد الأساسية للتنمية المحلية

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية كما يلي :

– **مشاركة أفراد المجتمع المحلي**: يعتبر هذا المبدأ أهم مبادئ التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسسيهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية،كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات .[5]

– توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح المشروعات التنموية،[6] فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع .

– الاعتماد على الموارد المحلية: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسيير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ ،كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فعالية ونجاحا في تغير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة عل المشروعات التنموية في المجتمع.[7]

– ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي : تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو التنفيذ لمشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة ...وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها فقط.

– الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات السريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحلين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشرعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة.[8]

2 – إستراتيجية التنمية المحلية

ترتكز معظم استراتيجيات التنمية المحلية عادة على ثلاث فئات مترابطة يبعضها البعض ارتباطا وثيقا هي : أسلوب الحكم والإدارة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي، تخفيف حدة الفقر.

الجدول (01): إستراتيجية التنمية المحلية

أ) تجسيد أساليب الحكم والإدارة	– إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ واسع النطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ما هي الأولويات، وكيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتفاعل الناس والمؤسسات مع بعضها البعض. – يتميز إتباع أساليب الحكم الجيد بشفافية اتخاذ القرار، وبسلامة الإدارة المالية، وبوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية. – يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد والمسؤوليات على ادنى مستويات فعالة. – إن حكومات المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من انجح المدن في تحقيق بناء الإجماع، وفي تلبية احتياجات الناس الفقراء. – إن الأسلوب المتبع في اتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسئولين، إنها مسألة مشاركة، وليس مجرد تبادل للمعلومات. إن مشاركة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شانه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد، وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسئولين المحليين واستدامة التدخلات.
ب) النمو الاقتصادي على المستوى المحلي	– يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات اقتصادية وميزات أفضلية، فإستراتيجية تنمية اقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في لب إستراتيجية التنمية للمدينة والمجتمع المحلي وتشمل الأولويات تحديد ما هي الأساليب لتحسين أداء المدينة الاقتصادية وكفاءتها بشكل عام، وتهدف إلى : – زيادة الاستثمار من اجل زيادة فرص العمل وتوسيع الخدمات. – تحديد ما هي السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته. – تشجيع خلق فرص العمل ذات قاعدة عريضة، والتي تشمل أيضا القطاع العام وغير الرسمي . – تشجيع قدرة المدينة على المنافسة في الإطار الوطني والدولي. – إشراك المنشآت الاستثمارية صغيرة الحجم، علاوة على القطاع الخاص في عملية بلورة إستراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم وتحديد ما تلعبه الحكومة من دور مساند.
ج) انخفاض مستويات الفقر	إن أي إستراتيجية للتنمية لا بد أن تنظر في ما هي الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار (لتلك الخدمات). – إن توفير الخدمات الأساسية، وعلى وجه الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النقل الحضري، يؤثر على حياة الفقراء اليومية. – إن عملية صياغة أي إستراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن ترتكز على ما هي أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفاعلية، وينبغي أن تشمل ما هي الآليات والأداء لها ومبدأ استعاضة التكلفة وما هو الإطار التنظيمي المنظم لها. إن أي إستراتيجية للتنمية المحلية لا بد لها ما تشمل عناصر مدركة على نحو اقل مثل: – قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات. – تحديد حق الوصول إلى التسهيلات والفرص المتاحة، بمعنى آخر وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء. – إزالة أي عقبات قانونية ربما تعمل على إعاقة إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على خدمات أساسية، ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، " **إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات اسطنبول**"، ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات، جامعة الدول العربية، جوان 2010، ص240.

عموما ينبغي أن تخرج إستراتيجية التنمية المحلية بمخرجات هامة وينبغي أن تترجم الإستراتيجية إلى خطط عمل محددة بوضوح، مع جدول زمني وتعيين من المسئولين عن التنفيذ لها وما هي الطرق المتبعة للقيام بمساءلة جميع ذو الشأن.

زمني وتعيين من المسئولين عن التنفيذ لها وما هي الطرق المتبعة للقيام بمساءلة جميع ذو الشأن.

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية

1. البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، و لهذا نجد أن المنطقة التي تتحدد بها مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال : امتصاص البطالة، توفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى،كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات، المستشفيات والمدارس..الخ التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم كما تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة .[9]

2. البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان أنه جوهر التنمية، وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة،وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحبا لوطنه.

3. البعد البيئي :

أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف،
- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث،
- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات.[10]

في الأخير يمكن القول بأن الركائز الأساسية التي تتحكم في عميلة نجاح أو فشل التنمية المحلية تتمثل في الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد حتى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلي وفيما يلي جدول يوضح المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة :

الجدول (02): معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
– تحسن جودة الحياة – تخفيض حدة الفقر – تحقيق العدالة والمساواة	– نقل التكنولوجية الجديدة – تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية – الإنتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات	– تقليص انبعاثات غاز التدفئة – الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها – استعمال الطاقات المتجددة.

المصدر : غربي محمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المدية ، ص 11.

المحور الثاني: ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية

أولا: الوسائل المالية:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية، لتحقيق التنمية المنشودة، على أن البلدية مسئولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتألف من مدا خيل ممتلكات وناتج الجباية والرسوم المحلية وكذا القروض والإعانات .[11]

1– الوسائل الداخلية الذاتية :وتشمل الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك.

– الجباية المحلية: تحتل مكانة مهمة في المصادر الخاصة للجماعات المحلية، إذ تشكل ومنذ وقت بعيد المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل الإيرادات الجبائية على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية،[12] ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المستفيد إلى ضرائب توزع لصالح الدولة والجماعات المحلية، وضرائب توزع بين الجماعات المحلية، وضرائب لصالح البلدية فقط.

– التمويل الذاتي: فيعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الذاتي ذو فائدة اقتصادية للجماعات المحلية بصفة عامة حيث يشجعها على الاستثمار انطلاقا من مواردها الذاتية دون انتظار إعانات الدولة.

2 – الوسائل الخارجية:

أ– القروض: حيث تعتبر موردا آخرا لتمويل مشاريع التنمية المحلية حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في: [13]

– مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1 % إلى 5 % من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.

– إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.

– القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.

ب– الصندوق المشترك للجماعات المحلية: وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[14] يتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات حيث يقدم إعانات ومساعدات مالية للبلديات التي تعاني من وضعية مالية صعبة، كذلك يقدم إعانات لتمويل المشاريع الاستثمارية طبقا لتوجهات المخطط الوطني للتنمية. وتتكون موارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية من حصص الضرائب والرسوم المحددة بالقوانين الجبائية، التي تعدل في بعض الحالات في قوانين المالية، [15]والتي تتمثل في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات، حيث تخصص لكل مورد نسبة معينة إضافة إلى الإعانات التي يقدمها الصندوق المشرك للجماعات المحلية في الظروف العادية، فإنه وفي الظروف الاستثنائية يقدم إعانات استثنائية للبلديات والولايات بسبب الكوارث.

ج– برامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أنشئ هذا البرنامج سنة (2001) ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي، بواسطة مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة القطاعية المركزية ومخططات البلدية للتنمية ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد، يكمن في أن اعتمادات الدفع لا تلغ بانتهاء السنة و إنما توضع على مستوى الحساب الخاص لخزينة الولاية.

د– برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر: تتمثل أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية على المستوى المحلي لاسيما البلدي:

1– البرامج القطاعية: تنقسم البرامج القطاعية إلى قسمين أساسين هما:

– البرامج القطاعية المركزية: هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذه المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة.

– البرامج القطاعية غير الممركزة: يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الآمر الوحيد بالصرف.[16]

تهدف هذه البرامج إلى: المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين، الدعم والمساندة في خلق مناصب الشغل في البلدية، تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، تصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية في حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية .

2– المخطط البلدي للتنمية: يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 1973، المتعلق بشروط تسيير وانجاز المخططات البلدية للتنمية **02/136/73 المؤرخ في09 اوت 1973**، حيث يعتبر هذا البرنامج

من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين، و هدف هذا المخطط إلى : تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء إلى الوصاية، محو الاختلالات الجهوية بين البلديات، التقليل من الزحف الريفي، الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النامية.[17]

ثانيا: – الوسائل البشرية : لا يمكن تحقيق تنمية محلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها ، حيث يعتبر العامل البشري أهم ركيزة في دفع عجلة التنمية المحلية، إذ تقوم بإعداد وتنفيذ السياسات التنموية حيث تقوم البلدية بوضع مخطط سنوي لتسيير الموارد البشرية وذلك في إطار تسيير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين المنصوص عليها في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 95- 126، يتعين على المؤسسات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية.

المحور الثالث:دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أولا: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

تحضى البلدية بأهمية في مجال تحقيق التنمية، حيث إن مؤشرات التطور والتنمية سواء على المستوى المحلي أو المركزي ترتبط بمدى فاعلية هذه المؤسسة على أداء مهامها حيث تعتبر البلدية هي **"الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"**[18]

إذ يمكن للمجلس الشعبي البلدي المبادرة بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية وهو ما نصت عليه المادة 111 من قانون البلدية 11-10، حيث يبادر أي إجراء من شأنه تحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

- وتؤدي البلدية مجموعة من الأدوار في سبيل تحقيق التنمية المحلية ونلخص هذه الأدوار في المجالات التالية :

1. في مجال الاستثمار الاقتصادي: يمكن للبلدية أن تستثمر في المجال الاقتصادي طبقا للتشريع المعمول به حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته من خلال تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابع للجماعات المحلية، حيث أجازت المادة 117 و 118 من قانون البلدية 11-10 حق إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية مثل: المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

2. في المجالات الاجتماعية والصحية:

أ– الصحة ونظافة المحيط:

– إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج،

- تحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليم البلدية والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية،
- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية،
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها،
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة،
- الحفاظ على صحة الأغذية والأمان والمؤسسات المستقبلة للجمهور.[19]

ب – السكن:

- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تساهم في ترقية برامج السكن،
- تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء،
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن،
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية،
- تساهم في إعداد البرنامج الوطني للإسكان .

3 . المجالات التربوية والثقافية والسياحية والبيئية:

- انجاز مؤسسات التعليم الأساسي وتشجيع التعليم ما قبل المدرسي وإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك وتقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية،
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها،
- تشجيع ترقية الحركات الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة،
- ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليم البلدية من إعداد المخطط الرئيسي.[20]

ثانيا: دور الولاية في التنمية المحلية

تعتبر الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،حيث تتوفر على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال و البرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولا سيما تلك المتعلقة : التنمية المحلية ومساعدة البلديات، تغطية أعباء تسييرها والمحافظة على أملاكها وترقيتها .

كما تعتبر أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.[21]

- تعنى الولاية بمجموعة من الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية والمتمثلة في المجالات الآتية :

1. في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية:

حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما يبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف. [22]

2. في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والسياحية:

– يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها،

– يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية، إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات. ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية. كما يتخذ في هذا الإطار، كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور،

– يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة الطفولة، مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين،

– يساهم المجلس الشعبي الولائي في حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية،

– يسهر المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك،

– كما يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري. كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

3. مجال الفلاحة والري : يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، كما يشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية. وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه، كما يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية. [23]

4. مجال التنمية الاقتصادية والاستثمار:

– يحدد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويبدي رأيه في ذلك.

– يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي،

– يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية،

– يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية،

– يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية، ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار،

– ينشأ على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية. كما تعد الولاية جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع .[24]

❖ إن القراءة في بعض قوانين البلدية والولاية نجد بأنها منحت اختصاصات واسعة جدا للبلدية سواء بالنسبة لرئيسها الذي يمثل الدولة ولكن من خلال تحليل الصفة التمثيلية له، يتضح هيمنة صفته كممثل للدولة عن صفته كممثل للبلدية، مع أنه منتخب من طرف الشعب كما أن تداخل هذه الصفتين يؤدي إلى غياب المجلس الشعبي البلدي كهيئة منتخبة، مع تواجد قوي لسلطة الوالي، أما بالنسبة لقانون الولاية فقد أعطى للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في مجال التنمية الفلاحة، الري ...الخ، ولكن بالمقابل تم تقليص هذه الصلاحيات بسبب صدور نصوص تشريعية وتنظيمية تعالج مختلف القطاعات، وهكذا أصبح للمجلس دور استشاري أكثر منه صاحب قرار، ومن جهة أخرى ازدواجية صفة الوالي وسيطرة صفته كممثل للدولة، أدت إلى محو الولاية كجماعة إقليمية فعلية وحولا إلى جهة إدارية غير مركزة.

المحور الرابع: معوقات التنمية المحلية واستراتيجيات إعادة بعثها في الجزائر

أولا: المعوقات التي تعترض التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها نجد:

1. العراقيل الاقتصادية: تتمثل في:

– قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات،

– العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية،

– غياب الاستقلالية المالية في التسيير،

– اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

– الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية، والتي تمثل تقريبا 65 % من ميزانية التسيير،

– الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة،

– عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،

– تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة،

– النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان،

– عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

2. العراقيل الاجتماعية: تتمثل في:

– من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية،

– ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن،

– الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية،

– تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3. العراقيل السياسية:

– سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية،

– غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي– اللامركزية –هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة، لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

– غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية،[25]

– غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعني الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

4. العراقيل الإدارية: تتمثل في:

– عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز،

– عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين،

– سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات،

– النقص النوعي: على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيام باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية. فالتكوين والتأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.

* من خـــلال ما سبـــق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصـرها، لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...هذا بالإضافة إلى تغيرها وتجددها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

ثانيا: استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر

1. الإصلاحات المالية:

إن أهم الإصلاحات المالية تتمثل في :تجديد الجباية المحلية، إصلاح مداخيل الأملاك، إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية...الخ[26]

1.1- تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية، مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعائها ونسبها وكيفية تغطيتها.

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المواطن للوصول إلى رفع مردودية الضرائب، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيد الأول من الجباية المحلية وهي بحاجة إلى الموارد المالية وجب عليها البحث عنها وتحصيلها، كما يمكن للدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية إذا كانت تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات وتعفى بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

2.1- إصلاح مداخيل الأملاك:

تعتبر هذه المداخيل ضعيفة بالنسبة للبلديات لهذا وجب إعادة الاعتبار لها وذلك بالتحكم في تسييرها. فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الجهات الأخرى مصدرا ماليا مهما يجب تثمينه والرفع من مردوده.

3.1- العقود البلدية للنجاعة:

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية الممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثل عن الإدارة المركزية وممثل المجلس الوطني للتخطيط وممثل عن أحد البنوك (بنك التنمية المحلية مثلا) من جهة أخرى. حيث تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها ووضع برامج تصحيحية على المديين القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن المالي للبلدية.

- يحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية:

- الإجراءات الداخلية تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم وتسيير الموارد البشرية والمادية.

-الإجراءات الخارجية تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك.

4.1- المعاهدات البلدية:[27]

تتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة، ويتمثل دور هذه المعاهدات في توزيع الأعباء بين البلديات وبالمقابل تحقيق التنمية ويتمثل هدفها في:

- تطوير الاستثمار المحلي،

- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

- تنسيق المجهودات بين البلديات لإنجاز عدد من المشاريع والتجهيزات وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

ويمكن القول أنه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان والمجتمع.

5.1- تجديد الاقتراض المصرفي:

إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي يستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال، والاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى، وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة، وبذلك

يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

6.1- الشركات المختلطة:

هي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50 % أما النسبة الباقية فقد تكون من طرف متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة....الخ، وتهتم هذه الشركات بترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري بالإضافة إلى ترقية استغلال المرافق العمومية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص.

7.1- إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

نظرا للنقائص التي أظهرها سير الصندوق، هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية يتم في هذه البورصة تداول القيم العقارية الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية. وتهدف هذه البورصة إلى:

- توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية لاستجابة أمثل للتنمية المحلية،
- السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها.

أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل في:

الأسهم : هي قيم بعوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.

السندات : هي قيم بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الإصدار.

2. الإدارة المحلية:

إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي وذلك من خلال:[28]

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

– تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلي التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛

– الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛

–تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛

– الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

3. المشاركة الشعبية:

فهي التي تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحداتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلي تحقيق التنمية.

كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.[29]

4. التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية:

إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط يبين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة.[30]

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تبين أن التنمية المحلية منهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة التي تسعى إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية، غير أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات من أجل إعادة بعثها بقوة وهذا من خلال التوصل إلى النتائج التالية :

- ✓ التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب؛
- ✓ تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها وفعاليتها.

اقتراحات:

بناء على مما سبق يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

– تعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والمحلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بها ، لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

– تعزيز آلية التشاور الثلاثية على نحو يجعل المشاركة أكثر شمولية وأكثر انتظام لأدوارها من اجل خلق عقد اقتصادي واجتماعي للنمو وضمان تجسيده.

– إعطاء المواطن معناه الكامل من خلال تطوير أطر مهيكلة وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية، وتبليغ وجهات نظرهم بغرض التأثير على القرارات .

– تفعيل دور البلدية على مستوى القرى والأحياء التابعة للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

– الاهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية بتدريب العاملين والمتطوعين بها على أساليب الإدارة الحديثة، مما يسمح بتفعيل دور هذه التنظيمات في المشاركة الشعبية .

– تطوير إدارة شفافة تعمل جنبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير مشاريع التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها، مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.

– تفعيل دور القطاع الخاص من خلال توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص من كافة النواحي ودراسة جميع الجوانب المتعلقة بالتخصيص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للمشاركة في عملية التخصيص.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **التنمية ... اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا**، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ، ص 199.

[2] الطيب ماتلو، **التنمية المحلية أفاق ومعينات**، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع، ص127.

[3] جمعي عماري، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، 2004/27/26.

[4] علي ابراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991،ص111.

[5] الأمم المتحدة ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية**، منشورات اليونسكو ، نيويورك،1998، ص 9

[6] حسن إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 64.

[7] محي الدين صابر، التغيير الحضاري و تنمية المجتمع، ط2، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986، ص ص 150-151.

[8] مختار حمزة وآخرون ، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر** ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر ، 1994 ، ص 377 .

[9] غربي محمد ، **أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدية ، أكتوبر 2010، ص 7.

[10] غربي محمد، المرجع نفسه ، ص ص 8-9، 11.

[11] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 2001.

[12] هشام بن ورزق، **البلدية بين التبعية والاستقلالية المالية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 15 ، 2006 ، ص 8 .

[13] بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد 4 ، ص 273.

[14] عيسى مرزاقة ، معوقات تسيير الجماعات المحلية : بعض عناصر التحليل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14 ، 2006 ، ص 168 .

[15] هذين الصندوقين تم تحديدهما في المواد من 166 إلى 169 ، و في المواد من 211 إلى 214 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 3 يوليو 2011 .

[16] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الجزائر،2003 ، ص 77.

[17] المدرسة الوطنية للإدارة، **النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة،دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري** .حلقة دراسية، من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2007، ص 42 .

[18] الجريدة الرسمية، القانون رقم 11-10،المتعلق بالبلدية ، العدد 37، المؤرخ في أول شعبان 1432 هـ الموافق لـ 03 يوليو 2011، ص 7.

[19] المادة 123، من قانون رقم11-10، المتعلق بالبلدية.

[20] نفس المرجع السابق ، المادة 122.

[21] الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخ في 07ربيع الأول 1433 هـ الموافق لـ29 فبراير 2012 ص9.

[22] حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 172.

[23] المادة 93،95 ، 97 ، 101 من قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[24] المادة 81، 82 من قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[25] الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، ورقة بعنوان، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة في تحقيق التنمية، أوت 2007 ، المحمل من الوقع الالكتروني:www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf

[26] موسى رحماني ،وسيلة السبتي ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة بسكرة، 1-2 ديسمبر 2004، ص04.

[27] موسى رحماني ،وسيلة السبتي، المرجع نفسه.

[28] محمد سعودي ، **أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية المدية)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006 ، ص 20.

[29] هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص179 .

[30] الجريدة الرسمية المادتين 4 و 7 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43.